

كارتر : معاهدة تحالف مع امريكا وعضوية الناتو

اجنحة الكيان الصهيوني تتبارى في الدفاع عنه



هل تصبح

اسرائيل "عضواً في معاهدة دفاع الناتو"؟

موافقة الكونغرس الامريكى والكنيست «الاسرائيلي» بحيث تكتسب الصفة القانونية .

٢ - ان تضم «اسرائيل» الى الجهاز الدفاعي لحلف شمال الاطلسي .

٣ - ان تتلقى «اسرائيل» اسلحة وفقاً لبرنامج طويل الاجل يمتد سنوات عدة .

ويبدو ان هذين الموقفين للولايات المتحدة يريان التطورات الجارية في المنطقة من زاوية ، فالطرف الذي يخشى انقلاباً في الموقف الامريكى لصالح العرب ، حتى وان لم يقلل من الدعم التقليدي « لاسرائيل » ينطلق من ان استعداد دول مثل المغرب ومصر للقيام بمهمات بوليسية ودفاعية في افريقيا ، وتصريحات دول كالسعودية عن استعدادها لارسال كميات من الاسلحة الامريكية القديمة نسبياً ، الموجودة في حوزتها الى الدول الافريقية ، كل هذا يخلق مزاجاً مناسباً لتقديم المزيد من الطلبات العسكرية من هذه الدول الى الولايات المتحدة ، التي ستجد نفسها مضطرة الى خلق قوة قمع محلية تتعاون مع دول حلف الاطلسي ضد نضالات الشعوب .

وعلى الرغم من ضالة الاسلحة المعطاة لهذه الدول وتخلفها مقارنة مع تلك التي تقدم « لاسرائيل » الا ان هذا يثير مخاوف اجنحة معينة داخل الكيان الصهيوني ، ويجعلها تضاعف من حملتها التي تحاول ان تضخم تأثيرات صفقة السلاح الامريكى الاخيرة التي وافق عليها الكونغرس مع كل من مصر والسعودية .

اما الراي الاخر والذي يبدي ثقته في الولايات المتحدة ، ويعتقد انها لن تتخلى عن «اسرائيل» ويحاول ان يطعن الراي العام الصهيوني ، فهو يرى ان «اسرائيل» ستبقى مهددة طالما ان الجهود من اجل التسوية لا تعطي اية ثمار . ويعتقد ان «امن اسرائيل واستقرارها» لا يمكن الوصول اليه دون اتفاقية دفاع ثنائية مع الولايات المتحدة ، او معها بالاضافة الى دول حلف الاطلسي . ولذلك يدافع للوصول الى ذلك ، والاعتراضات التي

يبدونها في هذا الصدد تعزي الى خشيته من عدم تقبل الراي العام الامريكى من ان يفتح مثل هذا التحالف الباب امام الضغوط السياسية الامريكية ، وان يضعف تصميم « الاسرائيليين » على الدفاع عن انفسهم .

والعلاقة مع الولايات المتحدة دخلت طوراً جديداً منذ عقد صفقة السلاح الاخيرة مع مصر والسعودية وبعد التصلب الصهيوني للمجهود في المحادثات الاسرائيلية - المصرية ، فمن المعروف ان امريكا قد تقدمت باسئلة الى الحكومة الصهيونية وطلبت منها اجابات محددة ومقبولة بشأن التسوية ، والتي لم تعط « اسرائيل » اجابات عليها حتى الان ، ويتوقع المراقبون الا تستطيع حكومة بيغن اعطاء جواب حاسم قبل مضي اسابيع ، ويرجعون ان يطلب بيغن ابقاء القضية مفتوحة .

ويبدو ان السؤاليين الامريكين بشأن التسوية قد انصبا حول تصور « اسرائيل » لمستقبل الضفة الغربية بعد فترة ٥ سنوات من حكم ذاتي ، والدور الذي سيكون لهم « لتقرير مصيرهم » .

وقد اثار هذان السؤالا صراعات حادة داخل مجلس الوزراء الصهيوني ، وخاصة بين دايمان وبيغن ، حيث تقدم الاول باقتراح تعديلات على مشروع الحكم الذاتي للضفة الغربية تصب في اتجاه تعزيز الدور والوجود الاردني ، ومن الملاحظ ان غالبية اعضاء الحكومة يميلون الى اقتراح دايمان ، وبالتالي يرغبون في ألا تقدم «اسرائيل» اجوبة سلبية عن الاسئلة التي طرحتها الولايات المتحدة ، لكن ذلك لا يلغي كون الامر في نهاية المطاف يتوقف على قرار بيغن نفسه ، الذي يتوقع المراقبون ان يظل متشبهاً بمبدأ استبعاد سيادة عربية على الضفة الغربية ، في حين يصير وزير الخارجية الصهيوني على رايه في تعزيز الوجود الاردني ، لان ذلك سيكون افضل وسيلة - حسب رايه - لتحييد نفوذ وقوة منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الخمس من الحكم الذاتي للضفة الغربية المحتلة .

هذه الصراعات داخل المؤسسة الصهيونية جميعها لا تخرج عن اطار البحث عن افضل الصيغ من اجل حفظ « امن اسرائيل » وضمان بقائها ، فحتى حركة - داش - التي تعتبر من الحماكم في الكيان الصهيوني لم يخرج القرار الذي دافعت عنه واتخذ بغالبية ٤٧ صوتاً ضد سبعة اصوات عن « اعتبارات الدفاع الوطني » ، وعن ان موقفها انما دوافعه تنبع من بحثها عن حدود يمكن الدفاع عنها حيث « ان الطابع اليهودي - حسب رايها - والديمقراطي لدولة اسرائيل يجب ان يكون الحافز الى مفاوضات السلام » .

وفي حين تتبارى اجنحة المؤسسة الصهيونية بحثاً عن افضل الصيغ للدفاع عن العدو الصهيوني، نجد الاطراف العربية تلهت وراء سراب تسوية مع هذا العدو ، تروج لها بانها ستكون عادلة ، وعلى اسس متكافئة . وفي ذات المجال - تبرز الولايات المتحدة بوصفها الرجل الذي لا يمكن ان يفقد او ان يتقلص حبه لزوجته ، خاصة وانها لا تزال وفيه له ، مهما انجب من اطفال ، ومهما بلغ حبه لاي منهم !

استمرار اعمال الاستيطان الصهيونية والحلوفات في صفوف العدو

في وجهات النظر بينه وبين بيغن الى انقراط عقد الائتلاف الحكومي ، حيث هناك توقعات بخروج حركة داش ، اذا لم تنتهج الحكومة « سياسة اكثر فعالية من اجل السلام » حسب راي داش ، وهو ما من شأنه ان يخفض الاعلانية التي تتمتع بها حكومة بيغن داخل الكنيست من ٧٥ الى ٦٢ مقعداً .

ان نضالات عرب الضفة والقطاع ، حتى في اضال اشكاليها تلعب دورها اليوم في الصراع بين الكتل الصهيونية سواء داخل مجلس الوزراء او الكنيست ، ويتوقع ان تكون عاملاً مهماً يؤخذ بعين الاعتبار في مشروعات وبرامج كافة الكتل الصهيونية . على انه من الضروري التأكيد على ان كافة تلك البرامج لن تتجاوز حدود الحفاظ على الكيان والدفاع عنه ، حيث ان اي منها لن يبحث عن افضل الصيغ التي من شأنها اجهاض هذه النضالات ، والائتلاف عليها ، ومرورها عن المسار الطبيعي لها .

شكل الاساليب التي ينبغي تطبيقها للحفاظ على امن « اسرائيل » واستقرارها وبقائها . ومن ابرز ممثلي هذا التيار هو العميد الاحتياطي المعروف البروفسور يهو شفاط هكابي الذي اجرى حواراً مع مندوب « همشمار » اعترف فيه بحتمية عودة الحكم العربي الى الضفة الغربية واعتبر ذلك ضرورة حتمية لبقاء « اسرائيل » . وهو بالقدر الذي يرى ان المطالبة بتغيير الحدود هي في الواقع مطالبة تتناقض وروح العصر لكنه يعتقد ان « عدم القبول بابسط حقوق شعب ما في تقرير مصيره ، ذلك ايضاً يتعارض مع روح العصر » . ويجد انه ليس امام « اسرائيل » الا ان تنسحب الى حدود حزيران ١٩٦٧ ، واذا ما استطاعت فلتتوصل الى شروط افضل في منطقة القدس .

تتطابق اطروحات هركابي مع اطروحات حركة داش ، وتلتقي مع المذكرة التي تقدم بها دايمان الى مجلس الوزراء والتي يخشى ان يؤدي الخلاف

استحوذت قضايا الاستيطان على جزء من نقاشات حكومة العدو ، وذلك حين قدم دايمان وثيقة جديدة تتضمن اقتراحات بشأن تعديل في مشروع منح الحكم الذاتي للضفة الغربية لنهر الاردن ، واشارت بعض المصادر المطلعة ان النقاش حول هذا الموضوع قد اشتد وشابته لكفة العنف .

ويبدو ان موضوع المستوطنات قد تفاعل مؤثراً داخل الكيان الصهيوني ، حيث توجه زعماء ما يزيد على ٣٥،٠٠٠ من بدو صحراء النقب في الجنوب من فلسطين المحتلة الى القدس للمطالبة باجراء تحقيق حول اخلاء ٤٥ عائلة من منازلها في بئر السبع . وقد ادلى اولئك الزعماء بتصريحات الى مراسلي الصحف تحدثوا فيها عن « اجراءات الدوريات الخضراء البيضا » وعن الشرطة والجنود المسلحين الذين جاؤوا بتراكتورات ، واحاطوا بالسكان البدو ، واخذوا الخيام ورموا كل شيء في الشاحنتين المرافقتين لهما » .

اما في الضفة الغربية فيضطر العديد من السكان الى اللجوء الى المحاكم الصهيونية لحماية قراهم وممتلكاتهم من زحف القرى والمستوطنات الصهيونية التي لم تعد تتوقف امام الاسيجة التي تحيط بالاراضي التي يملكها العرب ، والتي يفترض ، وحسب « القانون » الصهيوني (!) عدم تجاوزها .

من جهة اخرى زرعت الاحتجاجات العربية المستمرة الممزوجة بالمظاهرات وبعض مظاهر العنف الرعب داخل مجلس وزراء العدو ، وكذلك داخل المجالس الاقليمية . فعلى سبيل المثال يقول حاجاي بنيامين وهو نائب رئيس المجلس الاقليمي انه « ليس لديه ادنى شك في ان الظاهرة (الاحتجاجات والتحديات) التي لم تظهر طيلة ثلاثين عاماً ، والتي برزت في السنة الاخيرة في تسيبوري (قرية صفورية) هي ذات طابع سياسي واضح ، لا ضد مستوطنة تسيبوري فقط . ان تظاهر الطلبة في الناصرة ، والذهاب بشكل منظم الى تسيبوري ، جاء في الواقع من الناصرة التي استوعبت قسماً من سكان تسيبوري (العرب) ويضع بنيامين « كامل المسؤولية على عاتق مؤسسات الدولة ، اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة ، بما في ذلك منع اعطاء تصاريح للقيام بتظاهرات ومنع (العرب) من الذهاب الى مستوطنات يهودية » .

لكن هذا الموقف المزمع يواجبه موقف اخر لا يختلف عنه في الجوهر ، ولكن يتباين معه في

شارون يدعو لتوطين مليون يهودي بالقدس المحتلة ويهدد باحتلال ابار النفط



دعا وزير الزراعة والمستوطنات الصهيوني ارييل شارون يوم الخامس من حزيران الماضي الى توطين مليون « يهودي » في القدس المحتلة خلال السنتين القادمتين وهدد بان « اسرائيل » قادرة على وقف الامدادات النفطية العربية .

ونسبت اذاعة الكيان الصهيوني الى شارون قوله في احتفال لحياء ما يدعى بـ « يوم القدس » اقامته حركة صيروت الصهيونية في لندن ، تنديده بالحدود الغربية لانها لم تعترف حتى الان بالقدس المحتلة كعاصمة للكيان الصهيوني .

وقال شارون مخاطباً الدول الغربية « ان العرب ليس وحدهم القادرين على اغلاق انابيب النفط على الغرب بل « اسرائيل » قادرة ايضاً على وقف الامدادات » .

وقال « اني لا اوصي بذلك ، ولكن من الافضل ان يعرفوا باننا لن نقف مكتوفي الايدي » .

ودعا شارون الى « تأييد مقترحات حكومة مناخيم بيغن حول التسوية في الشرق الاوسط ، والى الحوار بصبر لان طريق السلام ما تزال طويلة ومستمرة » (١)